

الإستراتيجية الإسرائيلية المائية في حوض النيل بين التأصيل الفكري والواقع العملي

The israeli water strategy in the Nile basin between intellectual rooting and practical reality

عصي حليمة السعدية *

¹ جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، osbhalima@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الاستلام: 2023/01/31

ملخص:

تنطلق العقيدة الدينية اليهودية والفكر الصهيوني من الربط بين ثلاثية الأرض، الماء والإستيطان، وبذلك كان العنصر المائي جوهر الإستراتيجية المائية في المنطقة العربية إذ عملت على الوصول إلى مصادر المياه العربية من أجل إستمرارية مشروعها الإستيطاني و خنق الأمن المائي العربي مصر مثلاً من خلال التواجد في دول أعالي النيل بالخبرة الفنية تارة و بتقديم المشاريع المائية تارة أخرى كمشروع الحصول على جزء من فوائض مياه النيل .

كلمات مفتاحية: الإستراتيجية، حوض النيل، إسرائيل

Abstract:

The Jewish and Zionist religious thoughts stem from the triple inter dependence between land, water and settlement. Thus, the water component was the core of the water strategy in the Arab region, as it worked to gain access to Arab water sources in order to continue its settlement project and stifle Arab water security, Egypt, for example, through its presence. In Upper Egypt. The Nile through technical expertise at times, and through presentation of water projects at other times, such as the project to obtain part of the surplus waters of the Nile

Keywords: The Istrategy, Nile Basin, Israel

مقدمة :

سبق بداية التفكير في إنشاء الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية مخططات ودراسات شاملة لكل الموارد المائية للمنطقة. كون الفكر المائي الصهيوني ينطلق من الربط بين ثلاثية الأرض والإستيطان والماء كأساس لقيام الدولة اليهودية، لذلك لم تكن مياه النيل بعيدة عن الإستراتيجية الإسرائيلية وفق قانون المصادفة الجغرافية والذي يقضي بعدم التوافق بين ماهو موجود من حدود سياسية وحدود مائية في الشرق الأوسط. بما يعني إرتباطا مائيا بين إسرائيل ومياه النيل. ولصعوبة إدراج مياه هذا الأخير ضمن صفقة سياسية بين إسرائيل ومصر مضمونها الحصول على جزء من مياه هذا الأخير بصورة مباشرة وجهت انظارها للتعاون مع دول أعالي النيل لخنق مصر مائيا والضغط عليها بأمنها المائي، وبدورها المحوري في الصراع العربي الإسرائيلي، وبذلك يعود دافع الولوج إلى هذا الموضوع هو محاولة تحليل وفهم الأبعاد المختلفة للإستراتيجية المائية الإسرائيلية وتأثيرها على دول المصب، ضمن الإشكال التالي ماهي أهداف الإستراتيجية المائية الإسرائيلية في منطقة حوض النيل ؟

وللإجابة على هذا الإشكال لابد من التطرق للنقاط التالية :

المبحث الأول : الإهتمام الصهيوني بالعنصر المائي وأهم المشاريع المقترحة للحصول عليه

المطلب الأول: أهمية العنصر المائي في الفكر والعقيدة الدينية اليهودية

المطلب الثاني : التطور التاريخي للإهتمام بالعنصر المائي وأهم المشاريع الصهيونية المائية في المنطقة العربية

المبحث الثاني :أهمية منطقة حوض النيل و المشاريع الإسرائيلية المائية بها

المطلب الأول : أهمية منطقة الحوض السياسية والأمنية والإقتصادية لإسرائيل

المطلب الثاني : النشاط الإسرائيلي في دول اعالي النيل

المطلب الثالث : المشاريع المائية الإسرائيلية للحصول على مياه النيل

المبحث الأول : الإهتمام الصهيوني بالعنصر المائي وأهم المشاريع المقترحة للحصول عليه

المطلب الأول: أهمية العنصر المائي في الفكر والعقيدة الدينية اليهودية

يحتل الماء أهمية كبيرة في العقيدة والفكر اليهودي وربما يرجع التطلع الإسرائيلي لمياه النيل في تفسيره إلى عقيدة دينية قديمة أو إلى حاجات ومتطلبات إسرائيل المائية. لذلك فإن دراسة إشكالية الماء في الفكر الصهيوني من خلال العودة إلى دراسة المنطلقات الفكرية والدينية والتاريخية سوف تعطينا إجابات بهذا الخصوص. إذ أنه من هذه الزاوية نجد جل النصوص التوراتية توحى بأحقية اليهود في الماء منها "أن أرض الميعاد هي أرض ذات حدود مائية بضمان العيش فيها للشعب

اليهودي وأن الله قد خلق أول إنسان من خلال جبل الطين مع الماء "1"..... كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من البرية في لبنان حتى نهر الفرات إلى البحر "بحر العرب يكون تخمكم" (سفر العدد 12. 24.1 من التوراة). تظهر هذه النصوص أهمية الماء في الفكر الصهيوني كما تظهر أطماع إسرائيل في كل مياه المنطقة إيماناً بفكرة إسرائيل الكبرى . التي تطمح لأن تكون حدودها مائية سواء الدنيا أو القصوى ، وهو ما يعني التأكيد على العلاقة ما بين الموارد المائية والسياسة الإستيطانية والزراعية التي بدأ التأسيس الفكري لها مع ما يسمى صندوق إكتشاف فلسطين عام 1865 والذي ترأسه الجنرال تشالز وارن chales warin والف كتابا حول أهمية فلسطين وقدرتها على إستيعاب أكثر من 15 مليون من البشر مع توفر المياه للزراعة والري .2 وبعد مرور 15 سنة أرسل هذا الصندوق أربع بعثات إستكشافية إلى فلسطين وأصدر في نفس السنة خريطة تحمل تضاريس وموارد المياه فيها،3 وبذلك فإن الحركة الصهيونية بدأت نشاطها كحركة مائية قبل أن تطرح ذلك بشكل علني في المؤتمر الصهيوني الأول 1897. والذي كان بداية ربط اليهود بالنشاط الزراعي بدلا عن نشاطهم التجاري الذي تعودوا على العيش عليه أو ما يسمى بنظام الحلوكات حيث أن الإستيطان يفرض عليهم إنتاج زراعي ذاتي لإكمال فكرة الإستيلاء على الأرض. هذا التحول في الفكر الصهيوني لا يمكن تجسيده إلا مع توفر الموارد المائية. لذلك كانت المهجرات اليهودية سواء الأولى أو الثانية (1882.1903)، (1904.1914) متمركزة حول منابع المياه كحوض الليطاني وشرق الأردن و الجولان.

تجلت هذه الخلفية الدينية والفكرية الصهيونية بصورة أكثر وضوحا بعد وعد بلفور والذي كان إعلانا من الحكومة البريطانية بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي من خلال الخريطة التي قدمتها الحركة الصهيونية 1919 والتي تضم فلسطين التاريخية وتمتد إلى الشمال حتى صيدا في الجنوب اللبناني وإلى الشرق لتشمل مناطق الأردن الغربية كاملة 4. لا تعتبر هذه الخريطة تصورا فقط للأمنار المحيطة بفلسطين بل حتى بمنابعها خارج حدود فلسطين، من جهة أخرى فإن الرسائل التي تبادلها زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمان وكل من حكومة بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر فرساي تطلعت إلى الإستحواذ على المصادر المائية التي تؤمن تأسيس وإستمرار دولة إسرائيل، للضغط على الدول المحيطة بفلسطين لتوسيع الحدود المائية لإسرائيل على حساب نهر الليطاني ونهر الأردن، وهو ما حققته الحركة في هذا المؤتمر ولو بشكل جزئي، حيث تمكنت من إقتطاع جزء من جنوب لبنان وجزء كبير من الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية في أعالي الأردن على إمتداد الحدود الشرقية لبحيرة الحولة وكل بحيرة طبرية ، لكن الإنجاز الحقيقي لها في هذا المؤتمر هو أنها أسست الركائز الأساسية للإستراتيجية الإسرائيلية المائية في المنطقة.

المطلب الثاني : التطور التاريخي للإهتمام بالعنصر المائي واهم المشاريع الصهيونية المائية في المنطقة العربية

1 - محمد العربي بوقرة ، معارك المياه من أجل مورد مشترك للإنسانية ، ترجمة غازي برو، لبنان : دار الفارابي ، 2006، ص 61 .

2 - محمود سعيد عبد الظاهر، الأمن المائي الإسرائيلي، ط 1، الإمارات العربية المتحدة : مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، ص 09.

3 - عبد القادر رزق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمطلبات، ط 1، سوريا : دار الفكر ، 1999، ص 22

4 - محمود سعيد، الصهيونية وسياسة العنف ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 209

عملت الحركة الصهيونية على تقديم العديد من المشاريع المائية لإستثمار مياه المنطقة، أهمها مشروع روتنبيرغ 1926 بخصوص نهر الأردن واليرموك ثم مشروع تخفيف بحيرة الحولة 1934، ومشروع وولتر كلاي لاودرميلك 1938 الذي يعتبر دراسة هيدرولوجية مفصلة لنهر الأردن، دعى لنقل مياه الليطاني لإسرائيل. لتتمكن بعدها في 1964 من تجسيد مشروع المياه القومي الرامي لتحويل مياه الأردن للنقب. وفي مقابل هذه المشاريع المائية الصهيونية ظهرت مشاريع مائية عربية بديلة لهذه المشاريع كنوع من الإستراتيجيات الدفاعية العربية ذات الطابع المائي، إلا أن الحروب العربية الإسرائيلية رجحت الكفة المائية لإسرائيل بإحتلالها منابع نهر الأردن المتواجدة في سوريا، لبنان والأردن إثر حرب 1967، ثم إجتياح إسرائيل لجنوب لبنان وسيطرتها على أهم الأنهار اللبنانية كنهر الحصباني والوزاني إثر حرب 1982. وبذلك يمكن القول أن أحد أهداف الأمن القومي من الحروب الإسرائيلية العربية هو المكسب المائي .

يعتبر البعض أن إرتباط الفكر الديني والعقائدي للحركة الصهيونية بالعامل المائي ناتج عن طبيعة فكرة تشكل الدولة اليهودية ووجودها، مما يعني أن العنصر المائي سيبقى قضية أزلية في الطرح الصهيوني تبني عليه مختلف إستراتيجياتها بالمنطقة، فبالنظر لإحتياجات إسرائيل المائية، نجد أن وجودها وإستمرارها مرتبط بإرتباط تطابق بمصادر الأمن لا سيما الأمن المائي في وسط بيئة عربية رافضة لها، وإذا ما حاولنا دراسة الوضع المائي لإسرائيل لوجدنا طبيعتها التوسعية هي السبب الرئيسي في إشكالية الماء لديها، وليس العيب في نقص مواردها المائية بشكل مطلق، فإذا رجعنا إلى عام 1948 أو إلى تاريخ الإعلان عن ميلاد إسرائيل على أرض فلسطين فإن إسرائيل إعتمدت على فكرة إنكار وجود وفرة مائية في الجزء الذي أقيمت فيه حيث قالت أن كمية المياه الموجودة تقدر ب 1,8 مليارم³ سنويا. في حين أشارت العديد من الكتابات لوجود وفرة مائية مثل جيمس هيس الذي قدرها ما بين 2,3 و 2,8 مليارم³ سنويا 1. ويرجع مضمون الإستراتيجية المائية الإسرائيلية القائمة على إنكار الوفرة المائية إلى البحث عن شرعية كسب المزيد من المياه العربية والسيطرة عليها، حيث بعد حرب 1967 أصبحت إسرائيل تستغل 87% من مياه الضفة الغربية وحوالي 85% من مياه غزة و42% من مياه نهر الأردن والمقدرة ب 800 مليون م³ 2 .

تعتمد إسرائيل في إحتياجاتها المائية على مصادر مائية تقليدية كمياه الأمطار التي تتناقص كلما إتجهنا جنوبا وتقدر بحوالي 8100 م³ سنويا 3. ومياه سطحية تتمثل في مياه الأنهار التي سيطرت عليها عقب حرب 1967. بالإضافة للمياه الجوفية إذ تضم عددا من الأحواض الجوفية تستغل مياهها بحفر الآبار الإرتوازية ليصل معدل الإعتماد عليها ب 58% من مجموع كميات المياه المستهلكة 4. ويقدر إجمالي المخزون المائي في الأحواض الجوفية في إسرائيل بنحو

¹ - حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، ط 1، القاهرة: بيروت للنشر و المعلومات، 2002، ص 138.

² - داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة وغط العلاقات العربية التركية، ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 106.

³ - سالم إلياس محمد العباسي، دور المياه في إستراتيجية إسرائيل التوسعية، دار البازوري العلمية، 2020، ص 29.

⁴ - نفس المرجع، ص 37.

1710م م 3، لكنها لا تستهلكها وتعمل على إستهلاك المخزون المائي للضفة والقطاع بإعتبارها غنائم حرب بشكل جائز يعدل 360 م م 3¹. كما تعتمد على مصادر مائية غير تقليدية كالمياه المعالجة والمياه المحلات حيث إستطاعت أن تحقق قدرات عالية في هذا المجال، لكن التكلفة المالية لعملية التحلية حالت دون الإعتماد عليها كثيراً، وهي تسعى لتقديم خبراتها الفنية للدول العربية في مجال التحلية، بهدف التغلغل في المنطقة لتحقيق مكاسب سياسية. كما تعتمد على تكرير مياه المجاري بسبب التبذير الحضري حيث أنشأت العديد من محطات التكرير بلغ إنتاجها 325 م م 3 سنة 22000. من جهة أخرى تعتمد على تكثيف وإستمطار الغيوم ذو التقنيات والتكاليف العالية بشكل قليل.

تعتبر الإحتياجات المائية الإسرائيلية متزايدة نتيجة طبيعتها التوسعية ودور المياه المهم في سياساتها التنموية الزراعية والصناعية والإستخدامات المنزلية أي في تطوير الجوانب الإقتصادية والحضرية، مع تزايد عدد المهاجرين الذي إرتفع من 6 مليون عام 1998 إلى 7,1 مليون سنة 2000 ثم إلى 7,8 مليون عام 32011 ثم إلى 3 آلاف و خمسمائة عام 2013، وإلى 26 ألف و 500 يهودي عام 2015، قابله تزايد الإستهلاك المائي 1471 م م 3 في 1967 إلى 1728 م م 3 في 1976، وإلى 1770 م م 3 عام 1982. 4.

وربما أن المعادلة الصهيونية القائمة على زيادة عدد المستوطنين كانت السبب الرئيسي لزيادة الطلب المستمر على المياه، مما جعل إسرائيل تجد نفسها أمام خيارين وقف الإستيطان وهذا يتنافى وطبيعتها التوسعية أو البحث عن مصادر مياه جديدة، وبالتالي وضع خطط وإستراتيجيات بعيدة المدى تشمل جوار إسرائيل والجوار القريب من جوار إسرائيل. كون إشكالية الأمن المائي الإسرائيلي هي إشكالية وجود وبقاء على عكس دول المنطقة المحيطة بإسرائيل التي تعاني المشكلة نفسها لكنها لا ترتبط ببقائها بسبب وجود العمق الجغرافي والقابلية من دول الجوار، هنا يعتبر عامل الجغرافيا والمناخ السبب الرئيسي لندرة المياه، حيث أكد تقرير التنمية البشرية الصادر في 2006 من أن جميع دول الشرق الأوسط ستعاني في المستقبل من مشكلة حادة في نقص المياه. كما إعتبر البعض أن الحروب المائية ستنتقل من هذه المنطقة .

ولعل إدراك خطورة ذلك من قبل إسرائيل جعلها تستند على ذرائع الإتصال الجغرافي للمياه، بالإضافة إلى تسبب العرب في المشكلة المائية وعلى وجود فوائض مائية تضيع في البحر من طرف كل من مصر ولبنان بسبب الإسراف وعوامل التبخر. لتتقدم بحلول شرق أوسطية لمشكل المياه كالذي طرحه الإشع كالي في كتابه المياه والسلام حينما دعا إلى إقامة هيئة دولية تشارك فيها كافة الأطراف، بالإضافة إلى نقل المياه من مناطق توافرها إلى مناطق الندرة وتحلية مياه البحر. فالحل الأول تضمن دعوة مصر لتقديم كميات ضئيلة من مياه النيل إلى إسرائيل مقابل حل مشكل الضفة الغربية. أما الحل الثاني الدعوة

¹ - نفس المرجع، نفس الصفحة .

² - نفس المرجع ، ص 39.

³ - مكتب الإحصاء الإسرائيلي last produced for monthly bulletin of statistic no10/2011

/http://www.obs.gov.il/yarast hon/b1 .htm .

⁴ - شريف البرغوثي، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين و الدول العربية المجاورة ، عمان :دار الجليل للنشر و التوزيع، 1986، ص 96.

إلى تزواج الآيدي العاملة والخبرة الفنية الإسرائيلية مع المقدرات العربية فيما يخص تحلية المياه أو إستمطار الغيوم. وطبعا كل هذه الحلول هي مفصلات أساسية في تطلعات الإستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى وضع اليد على ميكانيزمات الضغط على الدول العربية وعلى شرايين الحياة في المنطقة ماء ، طاقة ... إلخ.

عملت إسرائيل في سبيل ذلك إلى تغيير إستراتيجيتها العسكرية إلى إستراتيجية سياسية لتحقيق أهدافها لاسيما المائية منها أي الأمن المائي بدون حروب ولا تكاليف وهنا الأمن وفقا للطرح الإسرائيلي ، حيث أن كل مواردها المائية حصلت عليها عن طريق الحروب سابقا، إلا أنها أصبحت عاجزة عن إستخدام الوسيلة العسكرية في الآونة الأخيرة بسبب عدم قدرتها على إعطاء حلول في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة ، ضمن إستراتيجية شاملة تركز في جزء منها على اللعب على الهاجس المائي العربي من حين لآخر، بحيث تصبح ورقة المياه ورقة ضغطية لفرض سياسة الأمر الواقع تجاه الدول العربية ، من خلال التحريض الدائم لدول الجوار الإستراتيجي المشاركة في أحواض الأنهار ضد الدول العربية وإشعارها بالظلم النابع عن الإستخدام العربي للمسرف للمياه لاسيما دول المصب في حوض نهر النيل.

يرى جون بيترز J. Peters أن إسرائيل تؤمن بحظ إستراتيجي ثابت يتركز على مبدأ المحيط الذي يسعى لبناء تحالف غير رسمي مع الدول الموجودة على هامش المشرق الأوسط¹ ، مستخدمة المساعدات الفنية والخبرات الإسرائيلية التقنية في تكنولوجيا توفير والحفاظ على المياه وهي بذلك تسعى إلى التغلغل في دول أعالي النيل والسيطرة على منابع المياه فيها. تطبيقا لوصية بن غورين الداعية للإهتمام بالبعد الثالث في الصراع العربي الإسرائيلي ، أي بدول الجوار الإستراتيجي وهي إيران، تركيا، إثيوبيا، كينيا². خاصة مع إدراكها أن أكثر من 66% من موارد المياه العربية تأتي من أراضي غير عربية.

المبحث الثاني : أهمية منطقة حوض النيل و المشاريع الإسرائيلية المائية بها

المطلب الأول : أهمية منطقة الحوض السياسية والأمنية والإقتصادية لإسرائيل

لم يكن غائبا عن الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل سواء الإستراتيجية أو الإقتصادية أو الأمنية، فهي جغرافيا تعتبر جزءا من القرن الإفريقي ذو الأهمية الإستراتيجية ودول جوار جغرافي للعالم العربي، لاسيما بإطلال بعض دولها على البحر الأحمر إثيوبيا، إريتريا، السودان مصر والذي يعتبر منطقة وصل بين المحيطات والقارات بسيطرته على اهم الممرات البحرية كقناة السويس في الشمال وباب المندب في الجنوب، هذا الأخير الذي أدركت إسرائيل أهميته بعد إغلاقه عام 1973. كما أدركت ضرورة تأمينه إنطلاقا من التواجد في دول الجوار العربي لاسيما إثيوبيا التي تحاذي الممرات البحرية الإستراتيجية في كل من البحر الأحمر والمحيط الهندي. وإريتريا التي تحوي 126 جزيرة من بين 380 جزيرة ذات أهمية إستراتيجية للملاحة . وبذلك فإن منطقة حوض النيل هي ساحة للصراع الإستراتيجي العربي الإسرائيلي، لاسيما مع مصر وهو ما أسماه بن غوريون المستلزمات والمصالح الأمنية الإسرائيلية في العلاقة مع دول إفريقية

¹ - حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الأوسط ، دمشق : دار كنعان للدراسات و النشر ، 1990، ص 154.

² - حسن بكر ، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي" ، السياسة الدولية العدد 104 ، سنة 1991 ، ص 158.

محددة مثل إثيوبيا¹. وربما هنا أهمية إثيوبيا تكمن في منابع النيل التي تقع خارج حدود الدول العربية، لاسيما أن 85% تسيطر عليها إثيوبيا.

وإلى جانب الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة التي تعتبر سوقا للمنتوجات الإسرائيلية ومصدرا للموارد الأولية ومنفذا لتشغيل العمالة الإسرائيلية، تظهر الأهمية الأمنية للمنطقة والتي برزت أكثر في الحروب العربية الإسرائيلية، حيث أن الطائرات الإسرائيلية كانت تهاجم مصر من إثيوبيا بعد ما أغلق العرب باب المندب عليها²، كما أن التواجد الإسرائيلي في الجزر الإريتيرية هدفه التحكم بمدخل البحر الأحمر للتحكم بالملاحة الإسرائيلية. ضف إلى ذلك الأهمية المعلوماتية، فتواجد إسرائيل في دول شرق إفريقيا يمكنها من القيام بعمليات التجسس، لاسيما من خلال مراكز الموساد الإسرائيلي في إريتريا وكينيا وإثيوبيا والكونغو وروندا وفق إتفاقيات مبرمة بين الجانبين³، وهو ما يسهل عملية جمع المعلومات خاصة ما تعلق منها برصد دور مصر في المنطقة.

المطلب الثاني : النشاط الإسرائيلي في دول اعالي النيل

تعدد مجال النشاط الإسرائيلي بالمنطقة إلى نشاط سياسي وإقتصادي وعسكري. ضمن إستراتيجية شاملة للتحرك، حيث نسجت إسرائيل في جانب النشاط السياسي شبكة من العلاقات مع دول المنطقة في إطار خلق حزام تطويق للدول العربية، كانت بدايته البحث عن الشرعية من خلال البحث عن الإعتراف من دول القارة الإفريقية وكسب أصواتها في المحافل الدولية، وربما ما ساعدها على ذلك حاجة هذه الدول للمساعدة بسبب تردي أوضاعها السياسية والإقتصادية والإجتماعية إذ يعيش 59% من أهلها تحت خط الفقر والتي تضم بين جوانبها 29 دولة . تصنف ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم تقع ثلاث دول منها في شرق إفريقيا، إثيوبيا الصومال و السودان، وكذلك بسبب غياب دور عربي فاعل في المنطقة. وقد تمايزت العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل بين تجاذب وتنافر فقد أدت حرب 1967 إلى قطع العلاقات بشكل كامل بين الطرفين، لكنها تشعبت بعد توقيع مصر لإتفاقية كامب ديفيد و بداية التسوية بين العرب وإسرائيل⁴.

وتعتبر إثيوبيا بالمنظور الإستراتيجي الإسرائيلي أهم دول منطقة حوض النيل، فهي المدخل الأساسي للنشاط الإسرائيلي بالمنطقة، وفق تطبيق نظرية الحزام والمحيط التي طرحها بن غوريون في الخمسينيات⁵. فقد ساهمت إسرائيل في إعادة حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي 1960 وتعززت العلاقات معها أكثر بعد العدوان الثلاثي على مصر 1956، كما كانت إثيوبيا

¹ - إحسان مرتضى ، "الأمن العربي وإشكالية التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا " ، <http://www.lebarmy.gov.lb/article> ، ASP?in=arid=1206

² - حبة إمام الشراي ، الوجود الإسرائيلي و العربي في إفريقيا دراسة إقتصادية سياسية ، القاهرة : دار المعارف ، ص 74

³ - سامي صبري عبد القوي ، "إسرائيل ودول حوض النيل " ، السياسة الدولية ، العدد 181 يوليو ، 2010، ص 131.

⁴ - هشام حسن الشهواني ، النشاط الإسرائيلي في القارة الإفريقية من خلال مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الإقليمية ،

<http://www.regionalstudiescenter.net/site/journals/regionalstudies.files/regionalstudies.htm>.

⁵ - ساطع زغلول ، إشكالية المياه العربية ، الأردن ، 1993، ص 93 .

ثاني دولة تعترف بإسرائيل بعد ليبيريا. وعلى إثر اندلاع الحرب الإريتيرية الإثيوبية 6 ماي 1998 قامت إسرائيل بتزويد إثيوبيا بعناد عسكري وأجهزة تشويش، بالإضافة إلى قيام خبراء إسرائيليين بتدريب القوات الإثيوبية¹. هي الأخرى إريتريا حضيت بالاهتمام الإسرائيلي منذ 1970، وذلك بالإنتمالات الأولى بين إسرائيل وأسياس أفورقي الذي سيطر على الثورة الإريتيرية حيث أسس الكيان الصهيوني فيما بعد ذلك سفارة في إريتريا 1993 والتي لعبت دورا في تقوية العلاقات إلى درجة إعطاء الكيان الصهيوني جزرا في المياه الإريتيرية.

إعتمدت إسرائيل في إطار تنفيذ إستراتيجيتها السياسية على عدة وسائل حيث قامت بإنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة. وعملت على تقديم المساعدات الفنية وخبرتها التقنية في تكنولوجيا المياه مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب مياه النيل من منابعها والضغط بها على دول المصب. كما لعبت على ورقة الصراعات الأثنية في منطقة حوض النيل، بهدف السيطرة على الجزء الشرقي من القارة الإفريقية بدعمها لحركات التمرد إلا نفضالية في جنوب السودان حركة أنيانيا. وساندت نظام الباغندا في أوغندا وشاركت في تدريب كوادر من قيادات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، كما أقامت علاقات حديثة مع قبائل الكامب والكيكوي في كينيا². مساعدة دول البحيرات العظمى وشرق إفريقيا في بناء سدود على روافد نهر النيل، كما عملت على إستغلال التطورات الجديدة التي طرأت على القواعد القانونية الدولية المعمول بها في توزيع مياه الأنهار الدولية³.

يظهر الجانب الإقتصادي للإستراتيجية الإسرائيلية أكثر في أوغندا، كينيا، وإثيوبيا نظرا لما تملكه دول المنطقة من ثروات طبيعية وموارد أولية، بالإضافة إلى أهميتها كأسواق للمنتجات الإسرائيلية، وكون 80% من القوى العاملة في حوض النيل تعمل في قطاع الزراعة⁴، إهتمت إسرائيل أكثر بهذا القطاع لكونه الطابع الأساسي للإقتصاد الإفريقي، ومن جهة أخرى إرتباطه بإستهلاك كميات أكبر من مياه النيل وكل ذلك يمكن إسرائيل من الضغط على مصر لاسيما من خلال إثيوبيا وكينيا وأوغندا. معتمدة على عدة أدوات ووسائل منها المعونات الفنية والتجارة الخارجية والإستثمار⁵، إقامة مستعمرات زراعية على ضوء التجربة الإسرائيلية المزارع الجماعية الكيبوتزات والمزارع التعاونية الموشاف، الأمر الذي مكنها من إقامة ما يقرب 200 مستعمرة زراعية في دول شرق إفريقيا وتحديدا في كينيا وإثيوبيا وأوغندا⁶. تصدير خبراتها الفنية لدول المنطقة لاسيما في جانب إدارة المياه والتدريب الزراعي. حيث وقعت مع كينيا إتفاق في 2009 نص على قيام إسرائيل بمساعدة

¹ - أحمد مبارك وآخرون، العرب و الدائرة الإفريقية، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 197 .

² - أنس مصطفى كامل، "الصراعات الأثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد"، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992، ص 55.

³ - الدور الإسرائيلي في البحيرات العظمى و شرق إفريقيا، التقرير الإستراتيجي العربي، 2004-2005، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/R2RB24Hm>.

⁴ - محمد سلمان طابع، الصراع الدولي على المياه بيئة حوض النيل، تقديم عبد المنعم مشاط، ط1 القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية، 2007، ص 360

⁵ - سامي صبري مقلد عبد القوي، مرجع سابق، ص 133.

- محمد سلمان طابع، مرجع سابق، ص 360⁶

كينيا في مجال إدارة مصادر المياه وإدخال طرق ري حديثة إلى القطاع الزراعي بها¹. تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول المنطقة. فقد إرتفعت التجارة مع إثيوبيا إلى 16 مليون دولار أمريكي عام 2002²، أما كينيا فقد تضاعفت التجارة من 144 مليون دولار عام 1990 إلى 115 مليون دولار عام 2008³.

كانت الوسيلة العسكرية سابقة للوسيلة السياسية والاقتصادية في المنطقة نظرا لعدم الإستقرار السياسي الذي تشهده، مما جعلها تقبل أي شئ مقابل العون العسكري. ويعود الإهتمام العسكري الإسرائيلي بالمنطقة إلى إنعكاسات القطيعة الدبلوماسية من 1983-1993، والحاجة للخبرات العسكرية الإسرائيلية نظرا لطبيعة الحكم بها والصراعات الداخلية، حيث تمكنت إسرائيل من تقديم السلاح للحكومة والمعارضة في آن واحد، لاسيما في كينيا وإثيوبيا وأوغندا وروندا وبورندي، عبر قنوات رسمية وغير رسمية. كذلك بالنسبة للسودان الذي سعت إلى فصل جنوبه عن شماله لما يمتلكه السودان الموحد من عمق إستراتيجي لإسرائيل. وعملت على إستعمال هذه الدول كنقاط إرتكاز تجسس إذ وضعت القمر عاموس 1 فوق مدار القمر العربي عربسات 2 أي فوق أجواء كينيا⁴.

يعتبر الهدف الأساسي للإستراتيجية الإسرائيلية في كل أوجهها السياسية والاقتصادية والعسكرية هو تحقيق الضغط على مصر للحصول على مكاسب سياسية وربما مائية، كمياء النيل. فالأهمية المائية للنيل في الفكر الصهيوني جعلته أحد ركائز الإستراتيجية الشاملة في القارة الإفريقية لاسيما في دول الجوار العربي. لذلك كان الإهتمام الإسرائيلي بمياه النيل يظهر من خلال المشاريع المائية التي إقترحتها إسرائيل في دول حوض هذا النهر الدولي .

المطلب الثالث: المشاريع المائية الإسرائيلية للحصول على مياه النيل

تظهر المشاريع المائية التي إقترحتها إسرائيل في دول حوض النيل قبل قيام الدولة الصهيونية وبعدها. حيث إقترح اليهود في البداية شبه جزيرة سيناء وطنا قوميا لهم، وإقترحوا تزويدها بمياه النيل حتى تصبح مكانا ملائما لإستقدام اليهود. ظهرت هذه الفكرة أول مرة في مؤتمر بازل بسويسرا 1897 الذي أكد على حدود الدولة اليهودية من الفرات للنيل وإقترح فيه هرتزل سيناء وطنا لليهود، وقد حاول جاهدا إقناع بريطانيا بذلك من خلال دعوته إنشاء شركة يهودية في سيناء تمهيدا لإستيطان سيناء كلها⁵، وفي 1903 أسس لجنة للخبراء مهمتها دراسة إمكانية الإستيطان بعد زيارته لمصر⁶. إلا أن الظروف الدولية لاسيما الصراع الفرنسي البريطاني حال دون ذلك، وقد أصدرت فيما بعد بريطانيا تقارير مضادة لتقارير لجنة

1 - وزارة الخارجية الإسرائيلية ، <http://www.altawasul.com> .

2 - محمد نبيل الشيمي، " العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل "، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004 ، ص 100

3 - سامي صبري عبد القوي ، مرجع سابق ، ص 131.

4 - الدور الإسرائيلي في البحيرات العظمى و شرق إفريقيا ، مرجع سابق.

5 - حسام رضا ، "الصراع حول المياه في الشرق الأوسط " ، في سمير أمين وآخرون ، الصراع حول المياه، ط 1 ، ترجمة سعد الطويل ، القاهرة : مكتبة مدبولي 2005، ص 239.

6 - نفس المرجع ، نفس الصفحة

هرتزل تقول فيها. بمضار المشروع على الأراضي الزراعية المصرية فحسبها هي تهديد للخطة البريطانية الهادفة إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية.¹

إن مضمون مشروع هرتزل في هذه الفترة يقوم على فكرة قدسية منطقة سيناء في الديانة اليهودية، كما يركز على فكرة أن المشروع يرمي إلى الاستفادة من الفواض المائية النيلية التي تذهب سدى في البحر، وعندما لم تتمكن إسرائيل من تنفيذ مشروعها لجأت إلى تغيير المقاصد النهائية لهذا المشروع، حيث بعد تأسيس الدولة الصهيونية أصبحت تستعمل المياه في إطار التسوية مع دول المصب مصر والسودان الماء مقابل السلام وتعتمد على شعار المساعدة لدول المنبع ضد دول المصب. حيث أن إدراك إسرائيل لأهمية مياه النيل وخطورتها على الأمن القومي المصري جعلها تتطلع إلى دفع دول المنبع لبناء سدود ظاهرها بناء سدود لتوليد الكهرباء وباطنها خنق مصر مائياً، وربما أن فترة الحرب الباردة والعداء الأمريكي لمصر جعل الولايات المتحدة تقدم دراسات مفصلة عن إمكانية إنشاء 34 سد بسعة تخزين قدرها 50 مليارم³، وكان لإسرائيل يد في ذلك مستغلة ثلاث عوامل لتهديد الأمن المائي المصري والسوداني. وهي الحاجة الإثيوبية لمياه النيل، وضعية الإقتصاد الإثيوبي ومشكل التزايد السكاني، ضعف القدرات المالية والفنية الإثيوبية. حيث أشار المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو الخبير في قضايا الصراعات المائية ومؤلف كتاب حروب مصادر المياه في مقال له لصحيفة راندي ديلي ميل الجنوب إفريقية إلى إجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء الكنيست ووزراء إسرائيليين وإثيوبيين إتفقوا فيه على إنشاء 4 سدود مائية على نهر النيل، لحجز المياه وتوليد الكهرباء³، ولكن رغم ذلك لم تتمكن إثيوبيا من تنفيذ مشاريعها بسبب عدم الإستقرار السياسي في المنطقة وعدم قدرة إسرائيل على دعم هذه المشاريع مالياً.

ولكون النيل الأبيض الذي ينبع من البحيرات الكبرى أكثر إستقراراً مائياً في فترة الجفاف من النيل الأزرق المرتبط بالأمطار. كانت لإسرائيل مشاريع حاضرة على هذا الجانب من النهر أيضاً من خلال تقديم الدعم الفني لشركاتها في مجال بناء السدود المائية لكل من روندا، الكونغو الديمقراطية. كما وقعت مع أوغندا إتفاقاً في مارس 2000 مضمونه تنفيذ مشاريع ري في 10 مقاطعات متضررة من الجفاف⁴، وإهتمت إسرائيل بنهر كاجيرا الذي يمثل حدود روندا مع بورندي في الشمال الشرقي، وفي 2009 كشفت وزارة الخارجية المصرية عن زيارة لوزير الخارجية الإسرائيلي أفيجرو ليرمان إلى خمس

¹ - نفس المرجع ، ص 342.

² - أيمن السيد عبد الوهاب ، "فرص و عقبات التعاون المائي في حوض النيل" ، السياسة الدولية ، العدد 169 يوليو 2008 ، المجلد 42 ص 54.

³ - أحمد البهنيسي ، بالسدود و الجنرالات تتغلغل إسرائيل في حوض النيل ، مارس ، 2000.

⁴ <http://www.islamonline.net/servlet/satellite?cid=1248187392658&pagename=zona-arabic-newes/2finwalayout>

⁴ - حصة مصر من مياه النيل في خطر على الرابط: <http://www.as7apcool.com/vb/showthread.php?t=490493>

دول إفريقية بحث خلالها إنشاء مشروعات مياه مشتركة، إلى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية معها¹. وفي كينيا قالت صحيفة دايلي نيلسن أن ليبرمان وقع مع الرئيس الكيني إتفاقية لإدارة مصادر المياه والري والبناء بين كينيا وإسرائيل، و قالت بأن كينيا بأمس الحاجة إليها².

لا ترجع جل هذه المشاريع إلى حاجة إسرائيل المائية أساسا، بل الأمر يتعلق بإستراتيجية قائمة على مشروطة من جانبين الضغط على مصر وخنقها للحصول على مياه النيل، أو تحقيق مكاسب سياسية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي. ولأهمية الهدف كانت مشاريعها على الجانبين دول المنبع وكذلك دول المصب، وربما أن أهم مشروع هو مشروع الإشع كالي 1974 مع مصر الذي طرحه في جريدة معاريف في مقال له بعنوان مياه السلام بعد حرب 1973 ناقش فيه نقل مياه النيل إلى غزة. ثم أعاد طرحه في ورقة قدمها في 1986 إلى الكنيست تضمن خريطة تحدد من أين تبدأ قناة السلام من النيل إلى غزة³.

يعتبر ملخص هذا المشروع هو إعتبار كالي أن المياه تشكل خطر على السلام في المنطقة، والسبب يعود إلى نقص المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحل هو في مياه النيل. وطبعا هنا يركز على طرح هرتزل كون أن مياه النيل لها فوائد تضع في البحر الأبيض المتوسط سنويا، كما أن نسبة 1% التي تطلبها إسرائيل في ظل هذا المشروع من مصر لن تؤثر على الميزان المائي المصري. وقد دعت الإستراتيجية الإسرائيلية إلى ضرورة أن يمر المشروع من نهر النيل عبر غزة والضفة الغربية إلى إسرائيل، والهدف من ذلك عدم قدرة مصر على قطع المياه حال توتر العلاقات المصرية الإسرائيلية، هو الآخر مشروع يور 1979 الذي تقدم به الخبير الإسرائيلي شأؤول أولوزورف بمشروع إلى الرئيس المصري أنور السادات، خلال مباحثات كامب ديفيد الذي تضمن شق ستة قنوات تحت مياه قناة السويس تقوم بدفع الماء لري أراضي سيناء، ومن ثم يتم نقل المياه إلى شمال النقب⁴.

كانت الموافقة المصرية على المشروع أثناء زيار الرئيس المصري أنور السادات للقدس 1979 وإعلانه عن مشروع ترعة السلام في خطاب له بمدينة حيفا لتكون حسب مياه النيل آبار زمزم لكل المؤمنين المترددين على الأماكن المقدسة في فلسطين. لقي هذا المشروع إستهجانا داخليا كبيرا. وبالتالي لم ينفذ المشروع، وفي مقابل الفوائد التي ستجنيها إسرائيل من مياه النيل من خلال زيادة مساحتها الزراعية وبالتالي إستعاب مهاجرين جدد دون الضغط على مواردها المائية، فإن ذلك سوف يعرض تربة مصر للأضرار كما ستشارك إسرائيل في تنظيم أهم مورد مائي في المنطقة. فتنفيذ هذه المشاريع على أعالي النيل سوف يعود بضرر شديد على مصر، لاسيما أن 97% من أراضي مصر صحراوية وأن 3% تزرع بالإعتماد على مياه

¹ - محيط شبكة الإعلام العربية ، مصر تهدد بمنع تصدير الغاز إلى إسرائيل ، - <http://www.mohet.com/files.aspx?fid=369561>

² - ALI Hatter ,Israel's Thirst For The Nile Water»

<http://www.inbaa.com/modules.php?name=newes&file=article&sid=26613>

³ - Ronald Bleier, Will Nile Water Go To Israel: North Sinai Pipelines and The Politics Of Scarcity, Middle East Policy », September 1997. <http://desipigc.org/willnile1.html>

⁴ - محمد سلمان طابع ، مرجع سابق ، ص 346.

النيل، فبالنسبة لها هو قضية أمن قومي وكذلك الحال بالنسبة للسودان سابقا، وهناك إتفاقيات بين مصر والسودان تضمن محاصصة مياه النيل بطريقة منظمة 1929. 1955 وتنبع أكثر أهمية النيل لمصر من موازنتها المائية أي من المقدّر أن تدخل مصر دائرة الفقر المائي 2025 بفجوة مائية تقدر ب 12 مليارم³. وهذا ما يظهر أكثر خطورة المشاريع المائية على مستوى أعالي النيل، حيث أن تجسيدها على أرض الواقع خاصة إثيوبيا سيؤثر على إيراد النهر و يؤدي إلى تدهور الحياة الإقتصادية والإنسانية بدول المصب. لاسيما إذا نجحت إسرائيل في فرض سياسة تسعير المياه لتصبح مصر مطالبة بدفع 27,5 مليون دولار أمريكي سنويا. ليس هذا فحسب فقد عملت إسرائيل على القضاء على أية محاولة تعاونية بين دول المصب، كقناة جونقولي على النيل الأبيض التي كانت تهدف لزيادة حصة كل من مصر والسودان، كما قامت بالتنسيق مع إثيوبيا بتقديم الدعم المالي والعسكري لجون جارنج John Garang زعيم الحركة الانفصالية جنوب السودان. ومن الآثار الأخرى لهذه المشاريع التأثير على العلاقات البينية بين دول حوض النيل، فإذ كانت العلاقات بين دول المصب تتميز بنوع من الثبات والاستقرار فإن العلاقة بين دول المنبع والمصب غير ذلك، حيث أن التطلعات التنموية للدولة الإثيوبية زادت التوتر بين دول حوض النيل. لاسيما من خلال إعتراضها على إتفاقية 1959 بين مصر والسودان، ويعكس الموقف الإثيوبي واقع العلاقات المتوترة ما بين دول المنبع والمصب، والتي إنعكست على الجانب السياسي، لكن ما عمق الصراع أكثر هو الدور الإسرائيلي. لكن ما يبدد مخاوف دول المصب نوعا ما هو عدم توفر القدرة المالية والفنية التي تواجه تجسيد المشروع على أرض الواقع.

وربما أن أهمية مياه النيل لدول المصب لاسيما مصر جعل المواقف الشعبية والحكومية في الدولتين متشددة إزاء هذه المشاريع لاسيما التهديد المصري في 1970 لإثيوبيا بالحرب إذا قامت ببناء السدود على بحيرة تانا على النيل الأزرق¹، وهو الموقف نفسه في عهد حسني مبارك. الذي صرح أن قطرة المياه أعلى من البترول، وهو ما عبر عنه السفير المصري في إثيوبيا بأن إثيوبيا تقع في حزام الأمن الإستراتيجي لمصر وقيام أي دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من المياه سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع في تعريفها للأمن القومي المصري². وفي 2009 أكد وزير الموارد المائية المصري محمود أبو زيد أن إسرائيل لن تحصل على أية قطرة من مياه النيل، وربما أن تمسك دول المصب بمياه النيل مصدره الأساسي مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات ومبدأ الحق التاريخي المكتسب.

وبذلك تبنت دول المصب إستراتيجية بديلة للإستراتيجية الإسرائيلية تمثلت في شقين الأول تنمية الموارد المائية سواء بها أو في دول أعالي النيل بعدم إنكار حق دول المنبع في التنمية من خلال إستثمار مواردها المائية، شرط عدم الإضرار بدول المصب. أما الثاني فتمثل في إنشاء آليات للتعاون الإقليمي في مجال المياه على المستوى الثنائي والجماعي كإتفاقية مصر مع السودان 1959، إتفاقية مصر وإثيوبيا 1953 و 1991). كما عملت مصر على تقديم دعم مالي لدول الحوض، إنشاء

¹ - جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1996، ص 131.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة

خزان جبل الأولياء في السودان 1938 و خزان أوين باغندا ومراكز للبحوث المائية في تانزانيا¹. ومن المشاريع الجماعية مشروع الدراسات الهيدروميترولوجية لحوض البحيرات الإستوائية 1967 الذي دعت إليه مصر الهدف منه الوقوف على الميزان المائي لدول الحوض. والذي أعيد إحيائه بإسم مشروع التيكونيل بعد فشل المشروع الأول 1992، و قد كانت هذه المشاريع سببا للتوصل إلى ما يعرف بمبادرة دول حوض النيل كآلية للتعاون تضم كل دول حوض النيل.

لكن على الرغم من هذه المبادرات إلا أنها لم ترقى لأن تكون منابر سياسة تناقش فيها مختلف القضايا التي تمس حوض النيل. لاسيما مشكل المياه، ربما لأن دول المصب لاسيما مصر لا تبذل الجهد الكافي دبلوماسيا ولا ماليا وأن حتى لجوئها للقوة العسكرية منعدم الأثر في ظل التطورات الدولية الراهنة وهو ما يتبين من الموقف المصري إزاء توجه دول أعالي النيل لتوقيع إتفاقية جديدة في كينشاسا. وربما ما يعيق دورها عدم الإستقرار السياسي في دول المنطقة. تباين الرؤيا بين دول الحوض حول أهمية التعاون القيود الإقتصادية والفنية لاسيما في ظل النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في المنطقة.

الخاتمة :

وفي الأخير يمكن القول أن الإستراتيجية المائية الإسرائيلية ومن خلال مقارنة المنطلقات الفكرية التي إرتكزت عليها وما تجسد منها على أرض الواقع نلاحظ مدى ثبات أهدافها مع تجنيد كل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف . فجل المشاريع المائية الإسرائيلية وجل أوجه النشاط الإسرائيلي في منطقة الحوض لا تخلو من أبعاد مائية وأخرى سياسية وربما أن الوضعية الإقتصادية والسياسية لدول الحوض سهلت على إسرائيل تنفيذ إستراتيجيتها بالمنطقة بل أن إسرائيل وجدت وسائل تنفيذها من داخل تلك الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طبيعة المشروع الإسرائيلي التوسعي القائم على مزيد من الهجرة يقتضي وجود أزمة مياه في إسرائيل على الرغم من سيطرتها على جل مواد المياه العربية. لذلك فهي تسعى للمزيد وتعتبر مياه النيل الحل الأمثل لمشكل المياه لديها معتمدة على قانون المصادفة الجغرافية، كذريعة سياسية لتحقيق أهداف سياسية تتمثل في الضغط على دول المصب من خلال دول المنبع. فإلى أي مدى سيظل عدم توفر الغطاء المالي بالنسبة لإسرائيل و لدول المنبع الحاجز الوحيد أمام هذه الإستراتيجية .

¹ - محمد سلمان طابع، عن الحوار الذي أجراه محمد السيد مع المهندس كمال علي محمد ، ص 360